

Distr.: General
5 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (تابع)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (<http://documents.un.org>)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-07696 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/70/433/Add.1)

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه ورد، منذ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما مجموعه ٢٠,٢ مليون دولار للميزانية العادية من ٦ دول أعضاء؛ وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ورد ١٣٣,٤ مليون دولار من ١٧ دولة عضواً؛ وفيما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين، ورد ١,٦ من ملايين الدولارات من ١٠ دول أعضاء. وبناء على ذلك وفي إطار الميزانية العادية، تكون ٨٤ دولة عضواً قد سددت أنصبتها المقررة بالكامل؛ وسددت ٤٥ دولة عضواً بالكامل جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام؛ وفيما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين، سددت ٥٧ دولة عضواً أنصبتها المقررة بالكامل. وتشير المدفوعات الواردة بعد ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ إلى أن ٣٧ دولة عضواً سددت أنصبتها المقررة بالكامل لجميع الفئات.

٢ - السيدة شاريسووان (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن أفكار اللجنة عن السلامة المالية للمنظمة في غاية الأهمية إذ تشرع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، اللتين توليهما المجموعة أولوية عليا.

٣ - وأضافت قائلة إنه لمن كانت المؤشرات المالية سليمة بوجه عام والأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية والمحكمتين أقل مما كانت عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فإن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام قد زادت. وما زالت هناك مبالغ كبيرة مستحقة للمنظمة، التي لا يزال أمامها شوط طويل تقطعه قبل أن تصبح في وضع مستقر مالياً. غير أن الحالة ستتحسن إذا وضعنا في الاعتبار أن الدورات المالية الوطنية لبعض الدول

الأعضاء لا تتسق مع دورات الأمم المتحدة. وتعرب المجموعة عن تقديرها للدول الأعضاء التي قلّلت من اشتراكاتها غير المسددة، ويتعين استمرار هذه الجهود، وبخاصة في ضوء المهام الكبرى قيد التنفيذ.

٤ - واسترسلت قائلة إن المجموعة ترحب بتخفيض المبالغ غير المسددة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات. ولما كان العديد من المساهمين بقوات من البلدان النامية، فإن هذه البلدان لا يمكن أن تتحمل التزاماتها المتعلقة بالقوات وأن تصون معداتها بنفسها لفترات ممتدة من الزمن. وهناك حاجة إلى جداول زمنية محسّنة لسداد التكاليف.

٥ - ومضت تقول إن المجموعة تؤكد من جديد الالتزامات القانونية للدول الأعضاء بموجب الميثاق، وتسلم بالحاجة إلى الاستقرار المالي حتى يتسنى للمنظمة العمل بشكل فعال وتنفيذ الولايات. إن المجموعة، إذ تسلم بضرورة إبداء التفهم المتعاطف إزاء من يعجزون مؤقتاً عن الوفاء بالتزاماتهم المالية بسبب الصعوبات الاقتصادية، تحث كافة الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ودون شروط. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء سياسات حجب الاشتراكات المالية من أجل ربط السداد بإصلاح الأمم المتحدة. إن حجب الأموال المرصودة للميزانيات المعتمدة ينشئ نفوذاً سياسياً مصطنعاً يقوض إدارة الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وتود المجموعة أن تطمئن من جديد إلى أن تنفيذ البرامج والأنشطة في إطار الميزانية العادية لن يتأخر أو يتقلص بسبب عدم سداد الاشتراكات المقررة.

٦ - السيدة بيليري (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للعضوية ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً

- ٩ - وأضاف قائلاً إن عواقب عدم سداد الاشتراكات المقررة واضحة: فالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ظلت تنتظر سداد التكاليف التي تكبدتها، مما أثر سلباً على تمسكها لإسهام بالأفراد والأصول المادية في عمليات حفظ السلام المقبلة، وأدى ذلك إلى عدم المساواة بين الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد والدول التي لم تفعل ذلك. إن عدم سداد الاشتراكات المقررة تترتب عليه آثار ضارة بالغة على التدفق النقدي في المنظمة. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان هناك اشتراكات لا تزال مستحقة للميزانية العادية تبلغ أكثر من ١,٤ من بلايين الدولارات. وقد أنشئ صندوق رأس المال المتداول لتقديم السلف اللازمة لتمويل اعتمادات الميزانية في انتظار تلقي الاشتراكات، ولكنه لن يعمل بشكل سليم إلا إذا سددت الاشتراكات في موعدها وبالكامل. ولا بد من استخدام الصندوق والحساب الخاص بحكمة، تجنباً للإفراط في السحب منهما، كما حدث في نهاية عام ٢٠١٥ لتغطية العجز النقدي البالغ ٢١٧ مليون دولار.
- ١٠ - وأردف قائلاً إن الوفود الثلاثة ستواصل إثبات التزامها تجاه الأمم المتحدة بدفع أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد؛ وعلى الدول الأعضاء جميعها أن تفعل ذلك. فلدى المنظمة آلية لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة متأخراتها المالية؛ وينبغي للدول الأعضاء المعنية الاستفادة من هذه الآلية وتقديم خطط سداد متعددة السنوات. وإذا كان من المهم تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاج إليها، فإن من المهم بنفس القدر تحديد المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها، وتحسين العمليات، واستنفاد جميع الخيارات في إدارة الموارد بكفاءة وفعالية.
- ١١ - السيد يزداني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته تعمل بدأب على سداد اشتراكاتها في ميزانية الأمم
- وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ علاوة على أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين، فقالت إنه يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة تحمل مسؤولياتهما بجدية، وتوفير التمويل واستخدامه بطريقة مسؤولة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كانت الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل أقل قليلاً منها في العام السابق، وما زالت الأنصبة المقررة غير المسددة مثار قلق. وقد انخفض عدد البلدان التي سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام، في الوقت الذي ازداد فيه عدد البلدان التي سددت جميع أنصبتها المقررة للمحكمتين.
- ٧ - وأضافت قائلة إنه لما كانت المبالغ النقدية في الميزانية العادية ستتقلص مع اقتراب نهاية عام ٢٠١٦ رغم أن المؤشرات المالية إيجابية بشكل عام، وكانت النتيجة النهائية متوقعة على الاشتراكات الواردة، فإن من المحتم الإنفاق بشكل أرشد، والسداد بطرائق جديدة، والتأكد من أن المنظمة تعمل في حدود مستويات متفق عليها للميزانية. إن بذل جهود دائمة للتوصل إلى طرائق جديدة ومبتكرة للعمل أمر ضروري لتنفيذ الولايات بشكل أنجع واستخدام الموارد على نحو مستدام.
- ٨ - السيد هاربر (أستراليا): تكلم أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، فرحب بالمستوى المنخفض عموماً للأنصبة المقررة غير المسددة. غير أن مبلغ الـ ٨٢٧ مليون دولار المستحق في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ للدول الأعضاء فيما يتعلق بحفظ السلام، والمتوقع أن ينخفض بحلول نهاية العام، ما زال مرتفعاً جداً. إن سداد مدفوعات القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات في الوقت المحدد، وكذلك فيما يتعلق بطلبات التوريد والمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، يتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة بشكل كامل وفي موعدها.

١٤ - السيد سانتشيس أسكوي (كوبا): قال إنه يتعين على الدول الأعضاء سداد أنصبتها المقررة بالكامل في الموعد المحدد ودون شروط، حتى يتاح للأمم المتحدة أساس مالي مستقر يمكن التنبؤ به لصون السلام في العالم، وتعزيز التنمية، ودعم التعاون الدولي. وعلى هذه الدول الوفاء بالتزاماتها المالية بتوفير التمويل الكافي للمنظمة المنوط بها مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها السياسية بإنهاء الفقر، والتحكم في تغير المناخ، وتنفيذ خطة التنمية الجديدة.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه من المثير للقلق أن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة ما زال مستحقاً على دولة عضو واحدة، وهي الدولة التي استفادت أيضاً من الخلل البالغ في منهجية حساب جدول الأنصبة المقررة. إن تراكم الأنصبة المقررة غير المسددة يعوق تنفيذ الولايات، ويؤدي إلى قيود مالية جسيمة؛ وينبغي للأمانة العامة الحد من أثر هذا الضغط بإدارة الموارد بكفاءة. ويجب أن تكون الأولوية للولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، لا للمبادرات الإدارية التي يتعين أن تكون مبررة تماماً قبل الاضطلاع بها.

١٦ - واسترسل قائلاً إن كوبا قد عجزت عن سداد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، فضلاً عن مبالغ معينة أخرى، بسبب التدابير الأحادية الجانب القسرية المنافية للقانون الدولي، التي منعت المدفوعات الواردة من بلدان نامية مختلفة، وخالفت الاتفاقات المعقودة بين المنظمة والبلد المضيف. وقد أبلغت الأمانة العامة البعثة الدائمة لكوبا مؤخراً بإغلاق حساب مصرفي للأمم المتحدة في دولة ثالثة تستخدمه حكومته لسداد أنصبتها المقررة من خلال عملة ثالثة.

١٧ - وأردف قائلاً إن إغلاق هذا الحساب أنشأ عقبة إضافية، وأجبر حكومته على التعامل مع أحد مصارف الولايات المتحدة، مما يعرضها لخطر مصادرة مدفوعات

المتحدة كاملة وفي الوقت المحدد. وكان عجزها عن السداد في الأعوام الأخيرة ناجماً عن الجزاءات الأحادية الجانب غير المشروعة، والقيود المفروضة على وصولها إلى النظم المصرفية الدولية. وعلى الرغم من أنها لم تدخر وسعاً في تقليص اشتراكاتها غير المسددة، فإن القنوات التي حولت عن طريقها ١٧ مليون دولار إلى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ذات قدرة محدودة على استيعاب مزيد من الأموال.

١٢ - السيد غو جيجون (الصين): رحب بالحالة المالية الإيجابية بوجه عام التي تنخفض فيها مستويات المتأخرات. وقال إن وفده قلق مع ذلك من مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام والميزانية العادية، التي بلغت ٣,٨ بلايين دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وأشار إلى أن ٨٢٧ مليون دولار مستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط، حتى يتسنى للمنظمة تنفيذ ولاياتها.

١٣ - وأضاف قائلاً إن البلدان التي تمتلك الموارد المطلوبة، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو المقرر عليها أنصبة مرتفعة، ينبغي لها أن تدفع أنصبتها المقررة دون تأخير. إن وفده يتعاطف مع البلدان التي تواجه صعوبات مالية، ويؤيد استمرار تطبيق المادة ١٩ من الميثاق مراعاة لحالتها. وعلى الرغم من التوقعات الاقتصادية العالمية المتردية، فإن ٣٥ دولة عضواً، كان منها الصين، أعربت عن دعمها الراسخ للأمم المتحدة بسداد أنصبتها المقررة بالكامل. وعلى الأمانة العامة أن تقوم على أفضل وجه بوضع وإدارة الميزانية، وبالرصد والمساءلة في تنفيذ الميزانية، وباستخدام الأموال بكفاءة، حتى تكفل الاستفادة من كل درهم يدفعه دافعوا الضرائب في الدول الأعضاء.

٢١ - السيد إيمادا (اليابان): قال إنه على الرغم من أن دورة ميزانية حكومته تختلف عن دورة الأمم المتحدة، فإنها قد اضطلعت بمسؤوليتها عن سداد جميع أنصبتها المقررة كاملة وفي موعدها، فأسهمت بذلك في السلام والرخاء الدوليين، مع ما تعانيه من مصاعب مالية ممتدة، ورغم الاتجاهات التي شهدتها أسعار الصرف مؤخرًا.

٢٢ - وقال إنه يرحب بجهود الأمانة العامة من أجل استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛ ويتعين عليها أن ترصد الوضع النقدي بدقة وتُبقي الجمعية العامة على علم بذلك على النحو الواجب. ومع أن نظام أوموجا ما زال في فترة انتقالية، فإنه يتعين أن تتلقى الدول الأعضاء معلومات كاملة في الوقت المناسب عن حالة الاشتراكات، تحقيقًا للمساءلة أمام دافعي الضرائب.

٢٣ - السيدة الرشيد (الكويت): قالت إنه ليس من العدل أن تطالب الدول الأعضاء الأمم المتحدة بمزيد من الكفاءة والشفافية والمساءلة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، قبل أن تفي هي بالتزاماتها المالية. ويرحب وفدها بالحالة المالية السليمة للمنظمة التي تغلبت على أزمات مالية أثّرت سلباً على أدائها. وتدأب الكويت منذ أعوام عديدة على سداد أنصبتها المقررة كاملة دون شروط، في الفترة التي يحددها النظام المالي والقواعد المالية. وعلى البلدان المستحقة عليها متأخرات أن تحذو حذوها في أقرب وقت ممكن.

٢٤ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن حكومته دأبت، منذ أعوام عديدة، على سداد أنصبتها المقررة كاملة في موعدها. وقد أدخلت مؤخرًا تحسينات على نظام إدارتها المالية، وستسدد أنصبتها المقررة لعام ٢٠١٦ في غضون أيام قليلة. وعلى الأمانة العامة أن تستكمل المعلومات الإلكترونية المتعلقة بحالة الاشتراكات للتأكد من أنها حديثة،

كوبا للمنظمة، بموجب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وقد عاجلت الأمانة العامة الحالة مؤقتاً بترتيب يسمح لكوبا بإرسال مدفوعاتها من خلال حساب مصرفي آخر للأمم المتحدة في دولة ثالثة، باستخدام عملة ثالثة أيضاً.

١٨ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة وافقت في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ على استخدام كوبا للدولار في المعاملات الدولية، فإن حكومته لم تنفذ حتى الآن أي عمليات باستخدام الدولار، كما أن علاقاتها المالية مع الولايات المتحدة لم تعد إلى طبيعتها حتى الآن في الواقع، مما يشكل انتهاكاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ورغم عملية التطبيع التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فإن العلاقات الثنائية لا يمكن أن تعود ما دام الحصار المفروض على الشعب الكوبي مستمراً.

١٩ - واستطرد قائلاً إن كوبا لم تفرض أبداً حصاراً على الولايات المتحدة، ولم تتخذ تدابير تمييزية أو أحادية الجانب ضد شعبها أو شركاتها، ولم تعرقل مدفوعات الولايات المتحدة للمنظمات الدولية. وعلى الرغم من أن الرئيس أوباما حث كونغرس الولايات المتحدة على رفع الحصار واستخدم سلطته التنفيذية لتغيير الطريقة التي يطبق بها، فإنه لم يستخدم بعد صلاحياته لجعل هذا الحصار عديم الجدوى. وكان للتضامن والدعم الدوليين أثر حاسم في تغيير سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا؛ ويبقى من الضروري بذل جهود دولية لإنهاء الحصار، الذي هو نظام الجزاءات الأكثر إجحافاً والأقصى والأطول أمداً الذي يفرض على أي بلد.

٢٠ - السيدة بربوسا ليما كورتس (البرازيل): قالت إن حكومتها تساند بقوة تعددية الأطراف والأمم المتحدة، وتتخذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بسداد أنصبتها المقررة في أقرب وقت ممكن.

مبلغ الـ ٥٥٦٥ مليون دولار المعتمد لميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد إعادة تقدير التكاليف، خُفّضت ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٤٠٢ مليون دولار، وهو مبلغ غير مثالي، وإن كان يكفي للاحتياجات التي حددتها الأمانة العامة. وكان يمكن لميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن تكون أكبر من ذلك لو كانت الأمانة العامة قد قدمت اقتراحات فعالة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (تابع) (A/70/592، A/70/735/Rev.1، A/70/742/Add.2)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/70/599، A/70/791، A/70/742/Add.15)

٢٨ - السيد غوازو (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قدم تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/592) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/735/Rev.1) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، قائلاً إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، البالغة ٩٤٥,٥ مليون دولار والتي تزيد بنسبة ٢,٤ في المائة على الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تعكس زيادات في الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين، والنقل الجوي، والدعم في مجال الاتصالات. وقد حدد مفهوم البعثة المنقح، المتوافق مع اتفاق السلام والمصالحة وقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، أهدافاً أساسية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ هي تعزيز عملية سلام مستدامة؛ والأمن والاستقرار؛ وبلوغ قدرة تشغيلية كاملة، بما في ذلك القدرة على حماية ودعم البعثة وتنفيذ المهام ذات الأولوية.

وذلك للتأكد من أن الأنصبة المقررة تسدد دون تأخير؛ فالمعلومات المتعلقة باشتراك بلده، التي تعتمد عليها السلطات التنزانية إلى حد كبير، معروضة بشكل خاطئ.

٢٥ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الزيادة الملحوظة في عدد البلدان التي سددت كل أنصبتها المقررة توضح الجهود الجادة للحكومات، رغم اختلاف دورات الميزانية، والأحوال المالية، واعتمادات الميزانية. إن الحالة المالية للأمم المتحدة سليمة، ولكن الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعاني من ضائقة، ولا بد من مراقبتها في نهاية العام. وقد خُفّضت الميزانية إلى مستوى اعتمادات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، رغم التغييرات الكثيرة التي أدخلت في هذه الأثناء. وينبغي للأمانة العامة التأكد من أن الحالات التي أعطي فيها مزيد من سلطة الالتزام دون اعتمادات مقابلة لذلك لن تؤثر على تنفيذ الولايات. إن الأمانة العامة مدركة لجهود الحكومات والمساهمات القيّمة لدفعي الضرائب، وستفي بتعهداتها بالاستفادة من التمويل على أفضل وجه.

٢٦ - وعلى الرغم من أن المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة كبيرة، فإن ٦٠ في المائة منها يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. إن الإسراع بسداد التكاليف يحقق مصلحة الجميع، ولكن يستحيل تحقيقه ما لم تبرم البلدان المساهمة مذكرات تفاهم مع الأمانة العامة. وستعمل الأمانة العامة، على سبيل الأولوية، على حل المشاكل التقنية المتعلقة بحالة الاشتراكات.

٢٧ - السيد سانتشيس أسكوي (كوبا): قال إن المقارنة بين الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وفترات السنتين السابقة يجب النظر إليها في السياق الصحيح. فقبل إعادة تقدير التكاليف، كانت ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ٦٤١ مليون دولار، وهو ما يتوافق مع

٢٩ - وقدم تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/599) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/791) لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قائلاً إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، البالغة ٣,١٢٠ مليون دولار، تزيد بنسبة ٣,٢ في المائة على ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، مما يعكس نشر المزيد من الأفراد النظاميين، وإنشاء ٣٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة لدعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥). وستواصل البعثة تنفيذ أولوياتها الأساسية، التي تشمل حماية المدنيين، ورصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية.

٣٠ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى تقرير اللجنة الاستشارية ذوي الصلة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/70/742/Add.2) وعن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/70/742/Add.15)، والبيان الاستهلاكي لرئيس اللجنة الاستشارية، الذي سينشر على الموقع الشبكي للجنة.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

٣٢ - إن تقرير الأمين العام المعروض الآن على اللجنة (A/70/745) يأخذ في الاعتبار القرار ٦/٧٠ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تواصل النظر خلال الدورة السبعين في التوصيات المنبثقة عن مبادرة الأمين العام في إطار اللجنة، والقرار ٢٤٧/٧٠ الذي شجعت فيه الجمعية العامة الأمين العام على أن ينظر في إدراج مقترحات في مشاريع الميزانيات المقبلة لتعزيز القدرات في محالي منع نشوب النزاعات والوساطة.

٣٣ - ولما كانت الموارد المطلوبة في التقرير مطلوبة على وجه السرعة، فإن ضخامتها تستدعي النظر بتمعن وتقديم مبررات مفصلة. وقد طلب الأمين العام مبلغاً إضافياً قدره ١١,٦١ مليون دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يشمل ٨,٨٦ ملايين دولار لإدارة الشؤون السياسية، و ٢,٧٥ من ملايين الدولارات لمكتب

التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/745, A/70/7/Add.49)

٣١ - السيد غوازو (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قدم التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ

التابع للاتحاد الأفريقي. وعند النظر في المقترح المتعلق بتعزيز القدرة في مجال الوساطة، يتعين على اللجنة أن تضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣، الذي أكدت فيه أن تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلّها استثمار أفضل من تحمل تكاليف النزاعات المسلحة وعواقبها.

٣٧ - ومع أن التقديرات المنقحة وُضعت استجابة لتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى، فإن هناك أجزاء من المقترح استندت إلى القرار ٢٦١/٦٣ المتخذ في عام ٢٠٠٩، عندما أُلغي بعض قدرات إدارة الشؤون السياسية. وتتفق المجموعة مع بعض ملاحظات اللجنة الاستشارية، وإن كانت تلتزم توضيحات فيما يتعلق بملاحظات أخرى. ويتعين صياغة مقترح الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء وبمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مكملًا لدور الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان تولى الزمام والكفاءة والفعالية. وستعمل المجموعة على الاطمئنان إلى مدى توافق المقترح مع هذه الترتيبات. وينبغي تفادي ازدواجية وتداخل المهام، وتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية.

٣٨ - وقد قُدم المقترح في أثناء مناقشات اللجنة في موضوع حفظ السلام، وليس في أثناء النظر في الميزانية في الجزء الأساسي من الدورة؛ ويتعين على الأمين العام تجنب العرض الجزأً للميزانية ولطلبات الحصول على سلطة الالتزام، فهذا العرض يحول دون حصول الدول الأعضاء على صورة واضحة للموارد التي تطلبها الأمانة العامة.

٣٩ - السيد زيندر (سويسرا): تكلم أيضًا باسم تركيا وليختنشتاين والنرويج، فقال إنه على الرغم من أن منع نشوب النزاعات مكرس في الميثاق وفيما لا يحصى من الإعلانات والقرارات، فقد تزايد عدم التوافق بين القول

خدمات الدعم المركزية، لتغطية تكاليف ٤١ وظيفة في إدارة الشؤون السياسية: ٣٢ وظيفة جديدة، وتحويل ٩ وظائف كانت تمول من موارد خارجة عن الميزانية. والمقصود بالمقترح جعل إدارة الشؤون السياسية أقدر على القيام بمهامها وأكثر توجهاً صوب الاستجابة السريعة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، ومن ثم تمكينها من تقديم الدعم بشكل أفضل إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٤ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.49) والبيان الاستهلاكي لرئيس اللجنة الاستشارية، الذي سينشر على الموقع الشبكي للجنة.

٣٥ - السيد شامغلونغراسدر (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه رغم أن منع نشوب النزاعات المسلحة وحلّ النزاعات بالوسائل السلمية يحتلان موقعاً مركزياً في ولايات الأمم المتحدة، فإن المقترح المعروض على اللجنة قُدم بشكل جزأً، بعد شهور من اعتماد الميزانية، وفي أثناء المناقشات المتعلقة بحفظ السلام، وفي سياق المطالب المتعلقة بسلطة الالتزام وتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى. وعلى الأمين العام أن يراعي ضوابط الميزانية بشكل دقيق. وتحيط المجموعة علماً بالموارد المقترحة وردّ اللجنة الاستشارية، وستتفحص بدقة الزيادات المطلوبة في ملاك الموظفين على أساس تأثيرها على أهداف ونواتج الأداء.

٣٦ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، يجب أن تنخرط في منع نشوب النزاعات وحلّها، وهو ما يجب أن يتحقق من خلال الوساطة والدبلوماسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولصكوك إقليمية من قبيل الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن

والقدرات والإجراءات المؤسسية، وأصبح تمويل الميزانية العادية لهذا الغرض محدوداً. إن الوفود الأربعة تؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بتعزيز القدرة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو ما تزايدت أهميته في عصر يتسم بالنزاعات العابرة للحدود. ويتبين من الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقرير الأمين العام (A/70/745) أن دور المرأة في عمليات السلام بحاجة إلى التعزيز. إن العدد المتزايد للنزاعات المسلحة وشدها يشكلان تحدياً جسيماً لآليات السلام والأمن المتعددة الأطراف. إن المنع ليس فقط أفضل من العلاج، بل هو أيضاً أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٤٠ - السيد ولدغيريما (إثيوبيا): قال إن من الضروري دعم الأمم المتحدة حتى يتسنى لها أن تواجه العديد من التحديات الأمنية المعقدة التي نشأت منذ تقرير الإبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809). إن التوصيات المهمة للفريق الرفيع المستوى والأمين العام بشأن تعزيز المجموعة الكاملة لعمليات السلام، وبخاصة المنع، لا بد من أن تدعّم برصد الموارد اللازمة.

٤١ - إن هناك حاجة حتمية إلى زيادة قدرة إدارة الشؤون السياسية فيما يتصل بالتحليل السياسي والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز وظائفها في الإنذار المبكر والمساءلة الحميدة. إن الحوار الاستراتيجي للإدارة مع الاتحاد الأفريقي، الذي أتاح إجراء تحليل مشترك رداً على الأزمات وبناء قدرات الآليات الإقليمية للاتحاد، يكتسب أهمية فائقة. وعلى اللجنة تخصيص الموارد التي تحتاج إليها الإدارة للتعامل مع الديناميات الأمنية المتغيرة والاضطلاع بمسؤولياتها.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٥.